كليّة العلوم بقفصة

أُحدثت كليّة العلوم بقفصة، فيما يلي الكلّية، بمقتضى القانون عدد 75 لسنة 1993 المؤرّخ في 12 جويلية 1993 المتعلّق بإحداث كليّات، وهي مؤسّسة عموميّة تتمتّع بالشّخصيّة المعنويّة والاستقلال الماليّ وتتولّى مهامّ التّكوين والبحث العلميّ. وانطلق نشاط الكلّية منذ السّنة الجامعيّة 2000-2001 تحت إشراف جامعة الجنوب فجامعة صفاقس ثمّ جامعة قفصة بداية من السّنة الجامعيّة 2004-2005.

وتضمّ الكلّية علاوة عن المجلس العلمي سبعة أقسام بيداغوجيّة وقسما للتّعلّم غير الحضوري للإشراف على 4 إجازات أساسيّة و6 إجازات تطبيقيّة ومرحلة ماجستير. وبلغ خلال السّنة الجامعيّة 2009-2010 عدد المرسّمين بها 4325 طالبا تولّى تدريسهم 170 مدرّسا دون اعتبار المتعاقدين والعرضيّين وأساتذة التّعليم الثّانوي وناهزت نسبة التّخرّج بالكليّة حوالي 81 %.

وبلغت موارد الكليّة في عنوانها الأوّل خلال سنتي 2008 و2009 على التّوالي 1.030.387 دينارا[1] و868.874 دينارا في حين بلغت النّفقات خلال الفترة نفسها 737.876 دينارا و530.954 دينارا دون اعتبار مصاريف تأجير الأساتذة القارّين المحمولة على ميزانيّة وزارة التّعليم العالي.

ولغاية التّأكّد من مدى توفّق الكليّة في أداء مهامّها ومن إحكام التّصرّف في الموارد الموضوعة على ذمتها في ظلّ القوانين والتّراتيب المنظّمة لقطاع التّعليم العالي والتّوجهات المرسومة في هذا المجال، أنجزت دائرة المحاسبات مهمّة رقابيّة شملت السّنوات الجامعيّة 2006-2010 وتناولت بالدرس مجالات التّكوين والبحث والتّنظيم ونظام المعلومات.

I - التّكوين والبحث

يعتبر ضمان جودة النّشاط البيداغوجي والنهوض بالبحث وتفتّح المؤسّسة على محيطها من العناصر الأساسيّة لتطوير قطاع التّعليم العالي.

---

[1] - باعتبار فواضل سنة 2007 البالغة 399 أ.د.

أ -النّشاط البيداغوجي

اعتبرت استراتيجيّة تطوير التّعليم العالي توفير إطار التّدريس الكفء والتّجهيزات الضروريّة وتبنّي مناهج التّجديد عناصر فاعلة لبلوغ جودة التّكوين الجامعي.

وبالرّغم من مرور عشر سنوات على انطلاق الدّروس، فإنّ الكليّة لاتزال تجابه نقصا هامّا في عدد المدرّسين الباحثين القّارين حيث لم تسمح لها مواردها البشريّة الذاتيّة خلال السّنتين الجامعيّتين 2008-2009 و2009-2010 من تأمين سوى 39,75 % من جملة ساعات التدّريس المستوجبة والحال أنّ الأمر عدد 3581 لسنة 2008[1] ضبط النسبة الدنيا لضمان جودة التّكوين في حدود 60 % من ساعات التّدريس المؤمّنة من قبل المدرّسين القارّين. وتبيّن أنّ نسبة التّأطير داخل الكليّة بلغت خلال الفترة نفسها 25 طالبا لكلّ مدرّس وظلّت بذلك دون المعدّل الوطني الذي كان في بداية سنة 2008 في حدود 18 طالبا.

ويحتدّ هذا النّقص خاصّة في مستوى الأساتذة من صنف "أ" الذين لم تتجاوز نسبتهم خلال الفترة المذكورة 3,25 % من إطار التدريس في حين أنّ الأمر سالف الذكر ضبط نسبة 20 % كحدّ أدنى يضمن تأمين تأطير بيداغوجي كاف داخل المؤسّسة. ويذكر في هذا الصّدد أنّه لم يتمّ توفير سوى أربعة مدرّسين فقط خلال الفترة نفسها في حين أنّ حاجيات الكلّية المعبرّ عنها من المدرّسين من صنف "أ" تقدّر بحوالي 56 مدرّسا.

وأدّى هذا النّقص إلى الاستعانة بمدّرسين من غير الباحثين مثّلوا خلال السّنتين الجامعيّتين 2008-2009 و2009-2010 قرابة 45,42 % من جملة إطار التدّريس. ويُذكر في هذا الصّدد أنّه تمّ اللّجوء خلال الفترة المذكورة إلى 120 مدّرسا عرضيّا منهم 73 مدّرسا من حاملي شهادة الأستاذيّة فقط و40 من أساتذة التّعليم الثّانوي. وتجدر الإشارة إلى أنّ 38,3 % من مشاريع التّخرّج خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009 تمّ تأطيرها من قبل مدرّسين من غير الباحثين القارّين.

---

[1] - المؤرّخ في 21 نوفمبر 2008 والمتعلّق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسّسات التّعليم العالي والبحث والمؤسّسات العموميّة للبحث العلمي إلى مؤسّسات عموميّة ذات صبغة علميّة وتكنولوجيّة.

وإنّ هذه الوضعيّة لا تتماشى ومتطلّبات الأمر عدد 1825 لسنة 1993[1] الذي حصر مهمّة تأطير الطّلبة في المدرّسين من صنف "أ" و"ب" كما أنّها لا تلتزم بما جاء في مذكّرة رئيس جامعة قفصة المؤرّخة في 18 ماي 2007 والتي تمنع الاستعانة بالمدرّسين من حاملي الأستاذيّة فقط.

وخلافا لمذكّرة وزير التّعليم العالي والبحث العلمي والتّكنولوجيا المؤرّخة في 09 ماي 2008 الّتي تمنع إسناد ساعات تدريس إضافيّة للمساعدين المتعاقدين وأساتذة التّعليم الثّانوي، أسندت الكليّة حوالي 87 ساعة إضافيّة أسبوعيا إلى 47 مدّرسا من بين هؤلاء خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009.

وتبيّن على صعيد آخر أنّ التّجهيزات الّتي تسلّمتها الكليّة خلال سنتي 2003 و2004 قصد تأمين التّكوين التّطبيقي للطّلبة وتوظيفها في نشاط البحث العلمي بقيمة تناهز 660 أ.د ظلّت دون استغلال إلى حدّ جوان 2010 نظرا إلى عدم قابليّة الفضاءات لتركيزها (170 أ.د) أو بسبب فقدان برمجيّات التّشغيل الخاصّة بها (120 أ.د) أو نتيجة لتعطّبها منذ ما يزيد عن السّنتين[2] (370 أ.د). وقد أدّى ذلك إلى عجز المؤسّسة في بعض الحالات عن تأمين حصص الأشغال التطبيقيّة ودفع بالباحثين والطّلبة إلى اللّجوء إلى مؤسّسات تعليم عال أخرى للقيام بتجاربهم العلميّة[3].

ولوحظ أنّ معدّل الحواسيب المخصّصة لتدريس الطّلبة بكليّة العلوم لا يفي بالحاجة حيث بلغ خلال السّنة الجامعيّة 2009-2010 حاسوبا واحدا لحوالي 28 طالبا في حين أنّ المخطّط الحادي عشر للتّنمية حدّد بلوغ نسبة حاسوب واحد لكلّ 14 طالبا. ولم تدل المؤسّسة بما يفيد برمجة تدعيم أسطولها من الحواسيب في القريب العاجل.

---

[1] - المتعلّق بضبط النّظام الأساسي الخاصّ بسلك المدرّسين الباحثين التّابعين للجامعات.

[2] - تقرير داخلي للكلية مؤرخ في 21 جوان 2010.

[3] - مراسلة كاتب عام كليّة العلوم بقفصة إلى مدير المعهد العالي للدّراسات التّكنولوجيّة بقفصة عدد 2131 بتاريخ 30 أكتوبر 2008، ومراسلة نائبة عميد كليّة العلوم بقفصة إلى رئيس جامعة قفصة عدد 1808 بتاريخ 21 ماي 2010.

ولوحظ من جهة أخرى أنّ حوالي 30 % من المراجع المتوفّرة بالكليّة إلى غاية جوان 2010 لا يتماشى مضمونها وخصوصيّات التّكوين داخل المؤسّسة[4]. وأنّ حوالي 10 % من المراجع غير متوفّرة بالمكتبة نتيجة استعارتها من قبل أساتذة الكليّة وعدم استرجاعها منذ فترات طويلة بلغت في بعض الحالات أربع سنوات. بالإضافة إلى ذلك لم تتولّ الكليّة منذ السّنة الجامعيّة 2005-2006 تجديد اشتراكاتها بالدّوريات والمجلاّت العلميّة.

ولا تتماشى هذه الوضعيّة ومستلزمات تنمية قدرات الطّلبة في مجال التّكوين كما لا تساعد على حسن إعداد البحوث وإنجاز الأعمال الشّخصية التي اعتبرها قرار وزير التّعليم العالي والبحث العلمي والتّكنولوجيا المؤرّخ في 30 جوان 2009[1] من عناصر تقييم الطّلبة خلال مرحلة دراستهم.

وقصد إرساء نظام تكوين يساير المعايير المعتمدة دوليّا والحصول على كفاءات ذات جودة عالية، انخرطت الكليّة منذ السّنة الجامعيّة 2007-2008 في نظام "إمد" لكن دون العمل ببعض مكوّنات هذا النّظام إلى غاية جوان 2010.

فخلافا لمقتضيات المذكّرة الإطاريّة ذات الصّلة والمؤرّخة في 30 مارس 2006 لا يزال استيعاب الطّلبة بنسبة الثّلثين بمسالك تطبيقيّة وبنسبة الثّلث بمسالك أساسيّة غير محقّق إلى غاية السّنة الجامعيّة 2009-2010. ولا توفّر الكليّة بخصوص الوحدات الاختياريّة سوى مادّة وحيدة للتدريس عوضًا عن مادّتين أو أكثر لمختلف المستويات وهو ما لا يتماشى مع التوجّه الرامي إلى دعم مساهمة الطالب في نحت مساره وتعميق تخصّصه.

وإنّ الإسراع بتركيز لجنة تعديل المسارات صلب الكليّة المنصوص عليها بمنشور وزير التّعليم العالي والبحث العلمي والتّكنولوجيا عدد 44 المؤرّخ في 14 أوت 2007 من شأنه أن يساعد على بلوغ أحد أهداف نظام "إمد" المتمثّل في تحقيق مرونة تغيير المسالك.

---

[4] - تقرير صادر عن عميد كليّة العلوم بقفصة حول الرّصيد المكتبي المتوفّر خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009.

[1] - المتعلّق بضبط دليل الإجراءات الموحّد لنظام الأرصدة والقواعد العامّة للتقييم والإرتقاء في الشّهادة الوطنيّة للإجازة في مختلف مجالات التّكوين والموادّ والمسالك والتخصّصات في نظام "إمد".

ولوحظ أنّه لم يتمّ بعدُ استصدار مقرّر رئيس الجامعة المتعلّق بتحديد نسب احتساب الأشغال التّطبيقيّة ضمن المعدّل العامّ المنصوص عليه بالمذكّرة المشار إليها أعلاه ممّا أدّى إلى تباين في تحديد تلك النّسب لدى الأقسام البيداغوجيّة على غرار ما تمت ملاحظته بقسمي الفيزياء وعلوم الحياة[2].

وفي إطار توظيف التّكنولوجيّات الحديثة للاتصال واستعمال تقنيات الملتيميديا في التّكوين دعا منشور وزير التّعليم العالي عدد 57 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2006 المؤسّسات الجامعيّة إلى ضبط قائمة الدّروس ووحدات التّكوين الّتي تفتقر إلى إطار التّدريس وتوجيهها إلى المؤسّسات الّتي تتوفر على هذه الكفاءات لتنظيم محاضرات مرئيّة تبث عن بعد. وبالرّغم من الصّعوبات في توفير إطارات التّدريس ورغم توفّر التّجهيزات الضّرورية، فإنّ الكليّة لم تتولّ إلى غاية جوان 2010 ضبط مثل هذه القائمة والتّنسيق مع مؤسّسات جامعيّة لتنظيم تلك المحاضرات.

بالإضافة إلى ذلك، تتوفّر بالكليّة منذ سنة 2007 نواة للتّعلّم عن بعد تتولّى ربط الصّلة مع جامعة تونس الافتراضيّة غير أنّ التّكوين غير الحضوري ما زال محتشما. فقد تبيّن أنّ تجربة الكليّة في هذا المجال تقتصر على مادّة وحيدة (الإعلاميّة والأنترنات) رغم توفير الجامعة الافتراضيّة للعديد من الدّروس الرقميّة ودعوة مجلس الجامعات إلى سحب هذه التّجربة على مادتي "الأنقليزيّة" و"ثقافة المؤسّسة" منذ سنة 2008[1].

على صعيد آخر تمّ الوقوف على غياب بعض الأساتذة عن مراقبة إجراء الاختبارات المتّصلة بامتحانات السّداسي الأوّل من السّنة الجامعيّة 2009-2010 وهو ما يتعارض وأحكام منشور وزير التّعليم العالي عدد 93 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2005. وتجدر الإشارة إلى تفاقم هذه الظاهرة منذ سنة 2006 رغم تأكيد المجلس العلمي على معالجتها في عديد المناسبات[2].

---

[2] - مراسلتان صادرتان عن مدير قسم الفيزياء و مدير قسم الحياة على التوالي تحت عدد 2007 و 2031 بتاريخ 02 جوان 2010 .

[1] - محضر جلسة بتاريخ 18مارس 2008.

[2] - محاضر جلسات بتاريخ 14 جانفي 2009 و21 ماي 2008 و 02 جويلية 2007 و05 جويلية 2006.

وخلافا للمنشور عدد 93 المذكور سلفا، انعقدت لجان الامتحانات وأدلت بالنّتائج في غياب النّصاب القانوني بالّنسبة إلى 46 مداولة من جملة 56 خلال السّنة الجامعيّة 2007-2008 وبالنسبة إلى 48 مداولة من جملة 51 خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009.

ب ـ البحث والتّفتّح على المحيط

تبيّن أنّ نشاط البحث داخل الكليّة لا يزال في بدايته وأنّ المجهودات المبذولة في مجال التّفتّح على المحيط في حاجة إلى مزيد من الدّعم.

وتقدّم كليّة العلوم بقفصة تكوينا في ثلاث شهائد للماجستير وهي الماجستير المهني "الهندسة والتّصرف في الطّاقة" وماجستير بحث "كيمياء صناعيّة وبيئة" وماجستير مهني "النّظم المعلوماتيّة وإدارة الشّبكات الإعلاميّة" المحدثة على التّوالي خلال سنوات 2005 و2006 و2009.

وخلافا لمقتضيات المذكّرة الإطاريّة سالفة الذّكر والّتي تشترط تميّز الطالب وتفوّقه ليتمكّن من التّرسيم بالماجستير تمّ خلال السّنة الجامعيّة 2009-2010 تسجيل 59 طالبا بالماجستير المهني "الهندسة والتّصرف في الطّاقة" تبيّن من خلال مراجعة ملفاتهم أنّ 19 طالبا منهم متحصّلون على معدّل عامّ لسنوات الأستاذيّة دون 10/20.

واعتبر منشور وزير التّعليم العالي عدد 47 المؤرّخ في 11 أوت 2001 إنجاز رسائل البحث في آجالها أحد معايير تقييم المؤسّسة وجودة التّكوين لديها، غير أنّه لوحظ أنّ إعداد رسائل البحث وتقارير التّربّصات الّتي تُختم بها مرحلة الماجستير تشكو بطءا وتعثرا نتيجة عدم توفير التّأطير والإحاطة اللاّزمين. ويُذكر في هذا الصّدد أنّه لم يتمّ إنجازحوالي 35 % من رسائل ماجستير البحث و54 % من تقارير تربّص الماجستير المهني الّتي كان من المفروض إتمامها خلال السّنتين الجامعيّتين 2007-2008 و2008-2009.

وتتوفّر بالكليّة أربع وحدات للبحث العلمي وهي "وحدة البيوكيمياء وعلم الوراثة" المحدثة في سنة 2005 و"وحدة الموادّ والبيئة والطّاقة" المحدثة في سنة 2006

و"وحدة موادّ وطاقة وطاقة متجدّدة" و"وحدة الفيزياء والإعلاميّة والرّياضيّات" المحدثتان في سنة 2009.

ولوحظ أنّ نشاط البحث داخل الكليّة لم ينطلق فعليّا إلاّ في سنة 2007 وأنّه بالرّغم من ارتفاع الموارد المخصّصة لهذا النّشاط خلال الفترة 2007-2009 من 46 أ.د إلى 253 أ.د فإنّ نسبة استهلاك هذه الاعتمادات انخفضت خلال الفترة نفسها من 45,4 % إلى 6,4 %. إلى جانب ذلك تبيّن أنّ وحدة البحث "الموادّ والبيئة والطّاقة" لم تصدر سوى منشورا علميّا واحدا سنة 2007 ومقالا آخر سنة 2008 و3 مقالات خلال سنة 2009 بالرّغم من أنّ عدد الباحثين الناشطين بهذه الوحدة بلغ 33 باحثا سنة 2007 و27 باحثا سنتي 2008 و2009. ويذكر في هذا الصّدد أنّ منشور وزير التّعليم العالي عدد 47 سالف الذّكر اعتبر عدد المنشورات العلميّة الصّادرة عن المدرّسين الباحثين بالّنسبة إلى عدد الباحثين المسجّلين مقياسا لتقييم المؤسّسة.

وقد اقتضى قرار وزير التّعليم العالي المؤرّخ في 5 فيفري 1999[1] أن يكون نشاط وحدات البحث موضوع تقييم إجباري من قبل المجلس العلمي للكليّة في نهاية فترة ثلاث سنوات يتم إثرها إقرار وحدة البحث أو حلّها. وقد تبيّن أن نشاط وحدتي البحث "البيوكيمياء وعلم الوراثة" و"الموادّ والبيئة والطّاقة" المحدثتين على التّوالي سنتي 2005 و2006 لم يخضع للتّقييم إلى غاية جوان 2010.

ومن شأن التّعجيل بتقييم وحدات البحث ودراسة أسباب تواضع نشاطها ووضع أهداف بحث ذات صبغة تطبيقيّة وربطها بقطاعات الإنتاج أن يساهم في تحويل أفكار البحث إلى مشاريع منتجة وأن يساعد على توفير فرص التّشغيل بالجهة ويعزّز تفتّح الكليّة على محيطها.

وخلافا للقانون عدد 6 لسنة 1996[2] لم تعمل الكلّية على ربط العلاقات مع مؤسّسات البحث ببلدان أجنبيّة ومنظّمات دوليّة وإنجاز بحوث مشتركة قصد الاستفادة منها خاصّة أنّ الكليّة تشارك في بعض الملتقيات والتّظاهرات العلميّة بالخارج.

---

[1] - المتعلّق بتحديد معايير قابليّة الارتقاء إلى نظام وحدة البحث.

[2] - المؤرخ في 31 جانفي 1996 والمتعلّق بالبحث العلمي وتطوير التّكنولوجيا.

وفي إطار التفتّح على المحيط ومزيد الإشعاع جهويّا وربط الصّلة بقطاع الإنتاج، تولّت الكليّة بالتّعاون مع شركة فسفاط قفصة خلال السّنة الجامعيّة 2009-2010 إحداث إجازة ذات بناء مشترك في اختصاص "الجيولوجيا المطبّقة" لتأمين تكوين لفائدة 30 طالبا. ولإنجاح هذه التّجربة وضمان تواصلها فإنّ الكليّة مدعوّة إلى مزيد التّعريف بها لدى الطّلبة خاصّة أنّها لم تتمكّن من استقطاب سوى 19 طالبا.

وبهدف ملاءمة التّكوين الجامعي لاحتياجات سوق الشّغل، أبرمت وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي والتّكنولوجيا بتاريخ 6 أفريل 2005 اتّفاقيّة شراكة مع الاتّحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة ودعت بمقتضى المنشور عدد 31 بتاريخ 27 أفريل 2005 المؤسّسات الجامعيّة إلى التّشاور والتّنسيق مع الاتّحادات الجهويّة وتكوين فرق عمل مشتركة لتجسيد هذا التّوجه. إلاّ أنّه لم يُلاحظ إلى غاية جوان 2010 أيّ نشاط بين الكليّة والاتّحاد الجهويّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة بقفصة. ولم تسع الكلّية إلى استغلال تلك الاتّفاقيّة قصد ربط مشاريع ختم الدّروس بحاجيات المؤسّسات الاقتصاديّة بما يمكّن من تثمين نتائجها.

ومن شأن دعم نادي بعث المؤسّسات بالكليّة ومساعدته على إجراء اتّصالات دوريّة بأصحاب المؤسّسات والباعثين الشّبان بالجهة، مثلما أكّد على ذلك دليل العمل الوارد بالمنشور عدد 29 المؤرّخ في 15 ماي 2003 والمتعلّق بهذا المجال، أن يضفي مزيدا من النجاعة على نشاطه بما يساعد على حفز المبادرة وترسيخ ثقافة إحداث المؤسّسات لدى الطّلبة. وقد أبرز الاستبيان الّذي تولّى إنجازه مرصد جامعة قفصة خلال سنة 2006 مدى الحاجة إلى العمل على ترسيخ فكرة الانتصاب للحساب الخاصّ لدى طلبة الكليّة.

وإنّ الكليّة مدعوّة إلى ربط الصّلة بجمعيّات تنشط في ميادين العلوم الأساسيّة وفقا لما حثّ عليه منشور وزير التّعليم العالي عدد 71 المؤرّخ في 16 سبتمبر 2009 خاصّة أنّ الفرص متوفّرة وهو ما تمّت ملاحظته لدى كليّة العلوم بتونس وكليّة العلوم بصفاقس اللّتين تدعمان الجمعيّات العلميّة مثل الجمعيّة التّونسيّة للفيزياء والجمعيّة التّونسيّة للرّياضيات التّطبيقيّة.

II - التّنظيم ونظام المعلومات

مكّنت المعاينات المجراة في هذا المجال من ملاحظة بعض النّقائص المتعلّقة بهياكل المساندة وبالموارد البشريّة وباستغلال التّطبيقات الإعلاميّة وبالتّصرّف في الأرشيف.

أ - التّنظيم

يمثّل المجلس العلمي أداة هامّة لتأمين حسن سير النّشاط البيداغوجي داخل المؤسّسة الجامعيّة غير أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2010 إصدار قرارات تعيين أعضائه. ولوحظ أنّ هذه الهيئة تجتمع أحيانا في غياب النّصاب القانوني الذي يقتضي حضور نصف الأعضاء على الأقل.

بالإضافة إلى ذلك لوحظ أنّ حضور ممثّلي الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة بالمجلس العلمي للكليّة كان ظرفيّا إذ اقتصر على أربع مناسبات خلال الفترة الممتدّة من سنة 2006 إلى موفّى جوان 2010 التي شهدت انعقاد 48 اجتماعا. ومن شأن هذه المشاركة المحدودة أن لا تساعد على تحقيق الأهداف المرجوّة من إشراك هذه الهيئات في تحديد المناهج التّكوينيّة وفي ملاءمة تلك المناهج لحاجيات سوق الشّغل.

وأبرزت محاضر الجلسات للفترة المذكورة أعلاه أنّ المجلس العلمي للكليّة لم يتطرّق إلى بعض المسائل المنوطة بعهدته ولم يتداول بشأنها على غرار ضبط نظم الدّراسات والامتحانات وتقديم اقتراحات بشأنها إلى سلطة الإشراف قصد المصادقة عليها. كما تبيّن أنّ المجلس لم يتولّ مطالبة المدرّسين الباحثين بتقديم تقارير تتعلّق بأنشطتهم في التّأطير والبحث.

إلى جانب ذلك تمّ إحداث لجنة جودة داخل الكليّة[1]، غير أنّ وتيرة اجتماعاتها كانت غير منتظمة وظلّ نشاطها دون المأمول حيث أنّها لم تقدّم مشاريع ذات صلة بدعم الجودة والتّقييم الدّاخلي.

وبالرّغم من انطلاق نشاط كليّة العلوم بقفصة منذ السّنة الجامعيّة 2000-2001 إلاّ أنّ المؤسّسة لا تزال تفتقر إلى هيكل تنظيميّ ودليل إجراءات بما يمكن من ضبط مختلف الوظائف والمشمولات ويساعد على توزيع الأدوار وتوضيح المهامّ والتّنسيق بين مختلف المتدخّلين. وخلافا لمنشور الوزير الأول عدد 62 المؤرّخ في 25 أكتوبر 1994[2] لم تسع الكلّية إلى إعداد مخطّط لتوظيف أعوانها وإحداث خليّة للغرض مع وضع الأسس الكفيلة الّتي تمكّنها من ترشيد التّصرّف في الموارد البشريّة.

ولإسداء خدمات لفائدة 4325 طالبا يتوفّر لدى الكليّة 44 عونا فقط منهم 4 أعوان من صنف "أ2". وبيّنت المعطيات المتوفّرة بمشروع المؤسّسة (2010- 2013) أنّ الكليّة في حاجة ماسّة إلى انتداب ما لا يقلّ عن 5 أعوان من صنف "أ1" و"أ2" و20 عونًا تقنيّا. وتبيّن أنّه تمّ تكليف ثلاثة أعوان من صنف "أ2" بالشّؤون الإداريّة والماليّة في حين أنّ تكوينهم العلمي لا يتماشى مع متطلّبات الوظائف المسندة إليهم حيث أنّهم متحصلون على الأستاذيّة في علوم الحياة والأرض. كما تمّ منذ سنة 2007 تكليف خمسة أعوان من بين تقنييّ المخابر[3] بتأمين بعض المهام المتّصلة بالشّؤون الإداريّة والماليّة.

وقد كان للنّقص في عدد الأعوان بصفة عامّة ولعدم تخصّصهم في بعض مجالات التّصرّف الإداري أثر على إنجاز بعض المهامّ على الوجه المطلوب خاصّة فيما يتعلّق بإتمام إجراءات سحب التّسجيل لأسباب صحيّة أو شخصيّة وفقا لأحكام المنشور المشترك لوزير التّعليم العالي ووزير الصّحّة العموميّة عدد 56 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 ومنشور وزير التّربية عدد 55 بتاريخ 02 ديسمبر 1991.

---

[1] - بمقتضى مقرّر رئيس جامعة قفصة مؤرّخ في 23 فيفري 2009.

[2] - المتعلّق بمخطّط توظيف الأعوان.

[3] - يؤمّن تقنيو المخابر ستّ ساعات عمل فعلي يوميّا حسب الفصل 7 من الأمر عدد 1168 لسنة 2005 المؤرّخ في 12 أفريل 2005 والمتعلّق بضبط النّظام الأساسي الخاصّ بسلك أعوان المخابر.

ولوحظ أنّ الكليّة لم تسع خلال الفترة الممتدّة من سنة 2006 إلى غاية شهر جوان 2010 إلى تركيز خليّة تُعنى بالتّخطيط لبرامج تكوين الأعوان ومتابعة الإنجازات الّتي تتمّ في الغرض وتقييمها وفقا لما جاء بمنشور الوزير الأول عدد 8 بتاريخ 9 فيفري 1996.

بالإضافة إلى ذلك، لم تتوفّق الكليّة خلال الفترة نفسها في إعداد مخطّطات تكوين سنويّة خاصّة بها تراعي خصوصيّاتها وحاجيات الموارد البشريّة المتوفّرة لديها واكتفت بالمشاركة في الدّورات التّكوينية المبرمجة من قبل وزارة الاشراف. وتبرز المعطيات الخاصّة بنشاط التّكوين داخل الكليّة قلّة الدّورات المتعلّقة بالتّصرّف الإداري والمالي حيث تمّ الاكتفاء خلال الفترة المذكورة بالمشاركة في دورة وحيدة تخصّ منظومة "أدب مؤسّسات".

وإنّ الكلّية مدعوّة إلى احترام ما جاء بمنشور الوزير الأوّل عدد 25 بتاريخ 2 أوت 2008 بخصوص إعداد مخطّطات تكوين فرديّة تتضمّن وصفا دقيقا للمهامّ المنوطة بعهدة العون المعنيّ والكفاءات الضّروريّة لتأمين تلك المهامّ وتشخيص المجالات الّتي تتطلّب دعما لقدرات العون من خلال برنامج تكوين مشخّص.

ب ـ نظام المعلومات

تبيّن أنّ استغلال الكليّة لتطبيقة "إيناس" للتصرّف في شؤون الطّلبة والتسجيل والامتحانات لا يتماشى ومتطلّبات نظام "إمد" المعتمد بالكليّة منذ السّنة الجامعيّة 2007-2008 على غرار تحديد محتويات التّكوين بالوحدات الإجباريّة والاختياريّة ومتابعة الأرصدة المكتسبة وضبط ملاحق الشّهائد. ومن شأن الإسراع باستغلال منظومة "سليمة" للتّصرّف المندمج في نظام "إمد" الّتي انطلقت الكليّة في تركيزها منذ سنة 2008 عبر توفير موزّع وحواسيب وإجراء دورات تكوينيّة أن يساهم في تحسين التّصرّف في شؤون الطّلبة من تسجيل وتقييم وامتحانات.

من جهة أخرى، تبيّن عدم سعي الكليّة إلى توفير وسائل حمائيّة لتجهيزاتها الإعلاميّة ممّا تسبّب على سبيل الذكر في تلف معطيات تخصّ شؤون طلبة الماجستير للسنة الجامعية 2008-2009.كما تبيّن أنّ بعض البرمجيّات غير الأصليّة تم تركيزها بصفة غير قانونيّة بحواسيب الكليّة وهو ما يمثّل تهديدا لسلامة المعطيات الإداريّة والبيداغوجيّة المخزّنة بهذه الحواسيب.

على صعيد آخر، تبيّن أنّ تركيز منظومة المكتبات المحوسبة للتّجديد الجامعي"بيروني" يشهد تعثّرا وتأخيرا. فبالرّغم من انطلاق الكليّة في هذا المشروع منذ جوان 2001 وتسلّمها أحد عشر حاسوبا وربط المكتبة بشبكة الأنترنات فإنّها سجّلت تأخيرًا في عمليّة معالجة النّظائر التي اقتصرت على 12747 نسخة من جملة 21463 ولم تتمكّن إلى غاية جوان 2010 من إتمام تركيز المنظومة واستغلالها. ومن شأن الإسراع بإتمام هذا المشروع ووضعه حيّز الاستغلال أنّ يمكّن من الاستفادة من الخدمات الّتي يوفّرها وخاصّة تسهيل البحث البيبليوغرافي وترشيد الاقتناءات من الكتب.

من جهة أخرى، تكمن أهميّة موقع الواب في توفير المعلومات الّتي من شأنها أن تُعرّف بالكلّية وتيسّر التّواصل معها وفي إسداء الخدمات الأساسيّة المرتبطة بأنشطة التّدريس والبحث. وقد لوحظ أنّ المعطيات المتوفّرة بموقع واب الكلية غير محيّنة وأنّ آخر عمليّة تحيين تعود إلى سنة 2008 وأنّ بعض الخدمات المبرمجة بالموقع غير مفعّلة على غرار خدمة الرّوابط التّفاعليّة بالصّفحات الخاصّة بالأقسام وخدمة تحميل المعطيات. وبالإضافة إلى ذلك مكّن الاطّلاع على بعض مواقع الواب الخاصّة بكليات تونسيّة مماثلة أنّ هذه الأخيرة توفّر خدمات للطلبة لا يوفّرها موقع واب كليّة العلوم بقفصة على غرار شبكة تقييم الامتحانات ومخطّطات التّدريس وتبليغ مواعيد الامتحانات للطلبة الّذين استنفذوا حقّ التّسجيل.

ومن شأن الإسراع بتركيز خليّة تسهر على التّصرف الأمثل في موقع الواب والمنصوص عليها بمنشور وزير التّعليم العالي عدد 12 بتاريخ 19 مارس 2004 أن يمكّن من تطوير موقع واب الكلية وخدماته.

على صعيد آخر، نصّ الأمر عدد 1981 لسنة 1988[1] على إحداث وحدة للتّصرّف في الأرشيف بكلّ هيكل عمومي. غير أنّ الكليّة لم تتولّ إلى غاية جوان 2010 إحداث خليّة للغرض ولم تقم بإعداد برنامج للتّصرّف في الوثائق بالتّعاون مع مؤسّسة الأرشيف الوطني واعتماد نظام تصنيف الوثائق المستعملة وتحديد مدد استبقاء تلك الوثائق. وأبرزت المعاينة الميدانيّة أنّ المحلّ المخصّص لحفظ الأرشيف غير منظّم ولا تتوفّر فيه مقوّمات الحفظ السّليم من نظافة وتهوئة وحماية من الرّطوبة ومن الحرائق.

*

* *

يرتبط توفّق كليّة العلوم بقفصة في تحقيق الأهداف الموضوعة في مجال التّعليم العالي والمضمّنة خاصّة بالقانون عدد 19 لسنة 2008 وباستراتيجيّة تطوير القطاع والمتعلّقة بجودة التّكوين بتوفير الإطار البيداغوجي وخاصّة المدرسين من صنف "أ" وبالتّعجيل بتركيز التّجهيزات المتوفّرة وحسن استغلالها حتّى تتسنّى الاستفادة منها في الجانب التّطبيقي لتكوين الطّلبة.

ومن شأن الإسراع بإرساء كافّة مكوّنات نظام "إمد" الّذي تمّ اعتماده منذ ما يزيد عن الثّلاث سنوات وخاصّة تلك المتعلّقة بتوظيف التّكنولوجيّات الحديثة للاتّصال والملتيميديا أن يدعم نشاط التّكوين داخل الكليّة.

ويتطلّب النّهوض بمجال البحث داخل الكليّة مزيد الاعتناء بمرحلة الماجستير خاصّة فيما يتعلّق بانتقاء الطّلبة وتأطيرهم وإخراج الأعمال المتّصلة بوحدات البحث من صبغتها الأكاديميّة وتوجيهها أكثر نحو الجانب التّطبيقي بما يتوافق مع الأولويّات الوطنيّة المرسومة في هذا المجال. كما يستدعي تفتّح الكليّة على محيطها مزيد ربط الصّلة بقطاعات

---

[1] - المؤرّخ في 13 سبتمبر 1988 والمتعلّق بضبط شروط وتراتيب التّصرّف في الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط وفرز وإتلاف الأرشيف وتحويل الأرشيف.

الإنتاج بهدف دعم الشّراكة مع المؤسّسات الاقتصاديّة وملاءمة التّكوين الجامعي لحاجيات سوق الشّغل.

ويستدعي الارتقاء بنوعيّة التّصرّف لدى كليّة العلوم بقفصة إيلاء هياكل المساندة مزيدا من العناية وذلك خاصّة عبر تثمين دور المجلس العلمي ولجنة الجودة بما يمكّن من حسن تأمين المهامّ المنوطة بعهدتهما والإسراع بإرساء أدوات التّنظيم الأساسيّة وتشخيص مجالات التّكوين لدعم قدرات الأعوان واعتماد أساليب عمل حديثة وتدعيم الموارد البشريّة للمؤسّسة بالإطارات المتخصّصة في الشّؤون الإداريّة والماليّة.

ردّ كلية العلوم بقفصة

ـ التكوين والبحث

ـ النشاط البيداغوجي

في إطار تحسين جودة التعليم العالي وحسن التأطير ستعمل الكلية بالتعاون مع سلطة الإشراف على تدعيم الأساتذة صنف"أ" . وهو ما سيسمح بالتقليص تدريجيا من أساتذة التعليم الثانوي وستعمل الكلية على إجراء القانون فيما يخص إسناد الساعات الإضافية لإطار التدريس .

أما فيما يخص التجهيزات العلمية، قامت الكلية بتوفير الفضاءات اللازمة وهي الآن بصدد تشغيل هذه الأجهزة ، كما قامت بإصلاح وصيانة التجهيزات العلمية الخفيفة لتشغيلها في أحسن الظروف إضافة إلى أن الكلية تحصلت على الاعتمادات الخاصة بصيانة المعدات الثقيلة، كما ستواصل الكلية المطالبة بالحواسيب اللازمة قصد بلوغ المعدل الوطني. أما فيما يخص مراجع المكتبة ستعمل الكلية على استرجاع المراجع المستعارة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وتجديد مخزون المكتبة ليتماشى مع نظام تكوين "إمد" وذلك بضبط هذه الحاجيات بالتنسيق مع مديري الأقسام البيداغوجية.

انطلقت الكلية ابتداء من السنة الجامعية 2011/2010 في الاستغلال الكامل لمنظومة "سليمة" للتصرف الإداري في نظام "أمد" كما ستعمل الكلية بالتنسيق مع سلطة الإشراف على تكوين ورسكلة الأعوان في الاستغلال الناجح لهذه المنظومة. وستعمل الكلية على أن تضع على ذمة الطلبة أكثر من مادة اختيارية لتعميق التكوين والتفتح على الاختصاصات الأخرى .

قامت الكلية باقتراح تكوين لجنة تعديل المسارات إلى سلطة الإشراف، أما فيما يخص احتساب الأشغال التطبيقية ضمن المعدل العام فهو مندرج ضمن برمجية "سليمة" طبقا للقواعد العامة للتقييم والارتقاء المدرجة بهذه البرمجية.

في بعض الحالات قامت الكلية ببرمجة محاضرات عن بعد وستواصل تدعيم هذه المحاضرات في اختصاصات متنوعة إضافة إلى سعيها وحثها لبرمجة العديد من الدروس الرقمية مثل مادة الأنقليزية وثقافة بعث المؤسسات.

وعيا من الإدارة بأهمية موضوع حضور الأساتذة لمراقبة الامتحانات والتصريح بالنتائج فإن إدارة الكلية ساعية لتلافي النقائص التي تخص هذا المجال والتصدي لظاهرة التغيب .

- البحث والتفتح على المحيط

بالنسبة للماجستير تم قبول جل الملفات نظرا لوجود مقاعد شاغرة و إعطاء فرصة للطلبة العاطلين عن العمل قصد التكوين الأمثل الذي يخول لهم الاندماج بسوق الشغل وستعمل الكلية مستقبلا على درس الملفات باعتماد المقاييس الرسمية وإنهاء رسائل البحث في الآجال القانونية.

أما بالنسبة لوحدات البحث ستخضع مستقبلا للتقييم من طرف المجلس العلمي طبقا لروزنامة خاصة ومعايير علمية صحيحة ووضع أهداف بحث ذات صبغة تطبيقية لتثمين نتائج البحث وتفعيلها ، كما ستسعى الكلية إلى إيجاد الحلول الكفيلة لتحسين نسق صرف الاعتمادات المرصودة مما سيساعد على تحسين الإنتاج البحثي خاصة منها المنشورات العلمية التي تعتبر مقياسا لتقييم المؤسسة ، كما ستعمل الكلية على حث وحدات البحث على ربط علاقات مع مؤسسات بحث أجنبية.

في إطار التفتح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي ستعمل الكلية على مزيد التعريف بالإجازات ذات البناء المشترك و إحداث إجازات أخرى و الأخذ بحاجيات سوق الشغل .

تسعى الكلية أيضا إلى تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة و الصناعات التقليدية وربط الصلة كذلك مع الجمعيات التي تنشط في ميادين العلوم الأساسية .

ـ التكوين و نظام المعلومات

ـ التنظيم

نظرا للدور العام الموكول للمجلس العلمي داخل المؤسسة ، فإن إدارة الكلية ستعمل على مواصلة إيلاء هذا الهيكل العناية اللازمة من إصدار قرارات تعيين ممثليه واحترام النصاب القانوني في اجتماعات هذا المجلس وحث ممثلي الهيئات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية على الحضور لتحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذا الإطار سعت الكلية إلى مطالبة المدرسين الباحثين بتقديم تقاريرهم البحثية والتأطيرية في مفتتح السنة الجامعية 2011/2010 مع حث الجميع على تحقيق الأهداف المرجوة .

كما ستعمل الكلية على إحداث خلية تعنى بضبط مختلف الوظائف والمشمولات التي من شأنها ترشيد التصرف في الموارد البشرية.

سيتم التنسيق مع جامعة قفصة و سلطة الإشراف قصد تدعيم الكلية بالموارد البشرية اللازمة وفقا لحاجياتها على المدى القصير والمتوسط ، كما ستعمل الكلية بالتنسيق مع جامعة قفصة على برمجة حلقات تكوين لرسكلة الأعوان وتكوينهم وتأطيرهم و ستسعى مستقبلا إلى مراعاة التراتيب الجاري بها العمل فيما يخص حالات سحب التسجيل وفي نفس السياق ستعمل على إعداد مخططات تكوين فردية لتحسين جودة العمل الإداري.

ـ نظم المعلومات

قامت الكلية منذ انطلاق السنة الجامعية 2011/2010 باستغلال برمجة "سليمة" للتصرف في نظام "أمد" كما سعت منذ انطلاق السنة الجامعية 2011/2010 إلى تركيز برامج للحماية من الفيروسات وستعمل كذلك فيما يخص استغلال البرمجيات على الالتزام بالقوانين الجاري بها العمل.

أما بالنسبة لمنظومة "بيروني" ستسرع الكلية بإتمام هذا المشروع و وضعه حيز الاستغلال الكامل.

وشعورا منها بأهمية موقع الواب في الحياة الجامعية ، ستعمل الكلية على تحيينه و تطويره ليمكن هذا الموقع من إسداء خدمات للطلبة بما في ذلك مخطط الدراسات وتبليغ مواعيد الامتحانات.

أما فيما يخص الأرشيف سعت إدارة الكلية إلى تكليف عون مختص للعناية بالأرشيف وستعمل على تلافي النقائص المذكورة بالتقرير وفق برنامج يستجيب للمواصفات المعمول بها.